



The Components of Governance in the Quranic Interpretation of Imam Sayyid Musa Sadr

Sharif Lakzaei¹

Received: 04/01/2025

Accepted: 24/02/2025



Abstract

Today, discussions by scholars and thinkers in political science, unlike in the past when they focused on government issues, have shifted toward governance. Essentially, the focus now is on how governance should be conducted. Therefore, the views of Muslim thinkers and their interpretations of the verses of the Holy Quran can become a subject of debate and discussion. The primary question of this paper is: What are the main components of governance from the perspective of Imam Musa Sadr? The assumption is that governance is any official or unofficial intervention in the public sphere and public affairs. The claim of this paper is that Imam Sadr addresses various issues of governance, and within a conceptual framework, these issues can shape a form of appropriate governance. This conceptual framework consists of consent, moderation, and responsibility, which seem to have particular importance and prominence in Imam Musa Sadr's Quranic discussions. These three components of governance complement, support, and reinforce each other in a coordinated

¹. Associate Professor, Department of Political Philosophy, Research Center for Political Science and Thought, Islamic Sciences and Culture Academy, Qom, Iran.

* Lakzaei, Sh. (2025). The components of governance in the Quranic interpretation of Imam Sayyid Musa Sadr. *Journal of Al-Fikr al-Siyasi al-Islami*, 2(4), pp. 9-30.

DOI: 10.22081/ipt.2025.71309.101

©The author(s); Type of article: Research Article



manner and are continuously and dynamically interrelated. The governance that emerges from these components can be described as righteous and deserving governance. This governance, based on public consent, leads to social moderation and balance, which, in turn, impacts public consent, responsibility, accountability, and encourages public participation of citizens. This paper examines and discusses this idea with a focus on the Quranic interpretations of Imam Musa Sadr, specifically in Volume 10 of the collection "*Step by Step with Imam*." One of the outcomes of this discussion is reflecting on Quranic teachings to explain the approach to governance. Moreover, another result of the discussion is the solution of human problems and the establishment of a righteous society and government, laying the foundation for a new civilization in the light of religious concepts and teachings. Using Quranic discussions to build a person and an ideal Islamic society is of great importance, which cannot be achieved without righteous and appropriate governance.

Keywords

Governance, Consent, Moderation, Responsibility, Quranic Interpretation, Imam Musa Sadr.

مكونات الحكومة في تفسير القرآن للإمام السيد موسى الصدر

١ شريف لكيزي

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٥/٠١/٠٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٢/٢٤

المؤلف

١١

تركّت مناقشات مفكّروا العلوم السياسية في عصرنا الحديث على قضيّاً الحكومة، على عكس الماضي حيث كانت تتركّز على قضيّاً الحكم، وفي الواقع، فإنّ كيفية الحكومة هي موضوع النقاش. إنّ هنا، يمكن أن تكون آراء المفكّرين المسلمين وتفسيراتهم لآيات القرآن الكريم محلّ نقاش. إنّ السؤال الرئيسيّ لهذه المقالة هو: ما هي المكونات الأساسية للحكومة في فكر الإمام موسى الصدر؟ مع افتراض أنّ الحكومة هي أيّ تدخل رسمي أو غير رسمي في الشأن العام، فإنّ الادعاء هنا هو أنّ الصدر يطرح مناقشات مختلفة لحل إشكالية الحكومة، والتي يمكن أن تشكّل ضمن شبكة مفاهيم حكمة رشيدة. وتتضمن هذه الشبكة من المفاهيم مثلي: الرضا، والاعتدال، والمسؤولية، والتي تمتاز بأهمية وتركيبها أكبر في مناقشات الصدر القرآنية. هذه المكونات الثلاثة تكمل وتدعم بعضها البعض بشكل متوازن، مما ينبع حكمة صالحة ورشيدة قائمة على الرضا العام، وتؤدي إلى الاعتدال الاجتماعي، وتعزز المشاركة العامة. يناقش هذا المقال هذه الفكرة من خلال تفسير الصدر للقرآن الكريم وذلك في الجلد العاشر من سلسلة "خطوة بخطوة مع

١. أستاذ مشارك بقسم الفلسفة السياسية، في معهد العلوم السياسية والفكر، المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية، قم، إيران.
sharif@isca.ac.ir

* لكيزي، شريف. (٢٠٢٢). مكونات الحكومة في تفسير القرآن للإمام السيد موسى الصدر. مجلة الفكر السياسي الإسلامي النصف سنوية العلمية، (٢)، صص ٣٠-٩.

DOI: 10.22081/ipt.2025.71309.101

الإمام". ومن نتائج هذا النقاش التأمل في التعاليم القرآنية لتوضيح آليات الحكومة، ومواجهة مشكلات الإنسان، وبناء مجتمع صالح ودولة فاضلة، وتأسيس حضارة جديدة في ضوء المفاهيم الدينية.

الكلمات المفتاحية

الحكمة، الرضا، الاعتدال، المسؤولية، تفسير القرآن الكريم، السيد موسى الصدر

١٢

الفكر السياسي الإسلامي

المجلد ٢ * العدد ٢ * الرقم المسارسل للعدد ٤ * خريف وشتاء ٢٠٢٣

المقدمة

يُعد موضوع الحكومة من المباحث الحديثة التي تُطرح في إطار العلاقة مع الحكومة، حيث يُركِّز على كيفية وعمليات الحكومة الرسمية وغير الرسمية دون التشديد على نوع أو شكل النظام الحاكم. من خلال هذه الرؤية، يمكن دراسة آراء المفكرين والخبراء الاجتماعيين.

في هذا المقال، يسعى الكاتب إلى طرح قضية "الحكومة الصالحة والرشيدة" ومكوناتها في فكر الإمام موسى الصدر. ويرتكز محور هذا البحث على ما طرحته السيد موسى الصدر في تفسيره للقرآن الكريم، وهو في الحقيقة استشراف لأراءه القرآنية. يهدف الصدر من خلال طرحة للمناقشات القرآنية إلى بناء إنسان مثالي ومجتمع إسلامي مثالي، حيث يُعد أحد نتائج ذلك حل مشكلات الإنسان والمجتمع، وإنشاء مجتمع صالح وحكومة صالحة، وتأسيس حضارة جديدة وفقاً للمفاهيم والتعاليم الدينية.

ويرى الصدر، إن البرنامج الشامل للقرآن الكريم لهذا الإنسان إلهياً يتضمن خمسة مبادئ أساسية وهي: الإيمان بالغيب، وإقامة الصلاة، والإإنفاق، والإيمان برسالة النبي، والإيمان بالمعاد. هذه المبادئ الخمسة - في المنطق القرآني - تتجسد عملياً في التقوى والعدل والفلاح. أما السمة الجوهرية للدين فهي غيبيته، التي تتحقق الطمأنينة في الإنسان والمجتمع (الصدر، ١٣٩٦هـ ش، ج ١٠، ص ٢٩-٣٢).

بما أن الحكومة تشمل أي تدخل رسمي أو غير رسمي في الشؤون العامة وال المجال العام، فإن السؤال الرئيسي في هذا المقال هو: ما هي مكونات الحكومة عند الإمام موسى الصدر؟ يذهب هذا المقال إلى أن الاستنباط من آراء الصدر في تفسير القرآن الكريم يطرح مكونات مختلفة للتدخل في الشؤون العامة، ويبدو أن ثلاثة منها تحظى بأهمية وبروز أكبر، وهي: الرضا، والاعتدال، والمسؤولية. هذه المكونات الثلاثة تكمل بعضها بشكل متراوطي في إطار الحكومة، مما يؤدي إلى تشكيل ما يمكن تسميته "حكومة صالحة" في المجتمع. هذه الحكومة، من خلال

الخدمات التي تقدمها للناس واعتمادها على الرضا العام الناتج عن الخدمات العامة، تؤدي إلى تحقيق الاعتدال والتوازن الاجتماعي. ففضلاً عن الاعتدال، تُلبي احتياجات الناس، مما يعزز دوره الرضا العام والمسؤولية والشفافية، ويؤدي إلى رفع مستوى المشاركة العامة للمواطنين.

إذا اعتبرنا الحكومة عبارة عن عمليات تنفذها مؤسسات رسمية وغير رسمية (فرهادي، ١٣٩٨ هـ ش، ص ١٠١)، فينبع أن نذهب إلى القول بأن المكونات الثلاثة المذكورة أعلاه هي نتيجة العمليات التي تحدث في إطار الحكومة. وبالتالي يمكننا القول بأن الرضا والاعتدال والمسؤولية هما نتيجة ومعطى لجميع الأفعال والعمليات التي تحدث في المجتمع بشكل رسمي وغير رسمي. لذلك، يمكن لسجايا من قبيل العدالة والحرية وما شابهها أن تنتج حالة الرضا. فعلى سبيل المثال، عندما يستفيد المجتمع من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الرسمية وغير الرسمية، فالمعتقد هو أن تحقيق العدالة والحرية يؤدي إلى رضا عام. وعلى هذا الأساس، فإن الرضا العام من جهة، وخلق الاعتدال الاجتماعي من جهة أخرى- الناتج عن المسؤولية الاجتماعية- يشكلان معاً حوكمة فاعلة ورشيدة.

تشكل المفاهيم الثلاثة للمقبولية والاعتدال والمسؤولية- المرتبطة بمفاهيم أخرى- شبكةً من المفاهيم، حيث يمكن لدى تتحققها في المجتمع أن يؤثر على مسار الحكومة، أي عمليات حل المشكلات. وبالتالي، فإن نقاشات "الصدر" في تفسيره للقرآن تدخل ضمن هذه الشبكة المفاهيمية، والتي تعطي فيها العدالة والحرية إلى جانب مفاهيم أخرى مثل القوة والكرامة والأمن... تجسيداً وجودياً للحكومة. لذلك، لم تعتبر العدالة والحرية والمفاهيم الأخرى في الفكر السياسي مكونات رئيسية للحكومة عند الصدر في النقاشات الحالية، بل اعتبر الرضا والاعتدال والمسؤولية أساساً ومكوناً جوهرياً للحكومة، لا بل تماماً نهائياً لجميع المفاهيم المذكورة.

يمكن اعتبار هذا الطرح أساساً لانطلاق وتشكيل مفاهيم من قبيل الرضا

والاعتدال والمسؤولية في آراء السيد موسى الصدر القرآنية، والتي يمكن من خلالها معالجة بعض المشاكل في مجتمعات من قبيل المجتمع اللبناني أو أي مجتمع آخر يعاني من تحديات مماثلة. وتكون المشكلة الرئيسية في غياب الرضا عن العمليات الرسمية وغير الرسمية، وافتقار الاعتدال في المجتمع بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية، الناتجة عن غياب المسؤولية الاجتماعية، مما أدى إلى تشويه الحكومة.ويرى السيد موسى الصدر، أن الحكومة الحالية- خاصة في المؤسسات الحكومية الرسمية- قد فشلت في توفير الأمن والرعاية الصحية والسلامة العامة، مما حال دون تحقيق الرضا العام. وبالتالي يُستنتج أن الصدر في تفاسيره القرآنية يسعى إلى توجيه جميع المواطنين والمؤسسات العامة (الرسمية وغير الرسمية) نحو الالتزام بواجباتهم ضمن نطاق مسؤولياتهم (انظر: الصدر، ١٣٩٦ هـ، ج ١٠).

الفکر الستی الامی

مكونات الحوكمة في تفسير القرآن للإمام السيد موسى الصدر

نحو الالتزام بواجباتهم ضمن نطاق مسؤولياتهم (انظر: الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠).
هذا الوضع يؤدي إلى وضع كل شيء في مكانه الصحيح، مما يُسهم في تحقيق
الاعتدال الاجتماعي. هذا فضلاً عن أن جميع الخدمات المقدمة في المجتمع
يمكن أن تتحقق الرضا العام. في الواقع، يعتبر الرضا هنا قضية محورية وأساسية
تُبرز أهمية المكونات الأخرى من قبيل الاعتدال والمسؤولية. وفضلاً عن ذلك،
يمكن إضافة مكونات أخرى إلى هذه المفاهيم الثلاثة ذاتها.

إن الحكومة القائمة على الرضا تسرى في جميع العمليات الرسمية وغير الرسمية. بل تدخل في المؤسسة التعليمية أيضاً، يجب أن تكون الحكومة التعليمية فاعلة وقائمة على رضا المتدربين والخبراء والأساتذة والمعلمين، وإلا فإنها ستواجه تحدياتها الخاصة.

جدير بالذكر أن أفكار الصدر وآراءه - وخاصة تفاسيره القرآنية في موضوع الحكومة - لم تحظ بالاهتمام الكافي حتى الآن، وأن هذا النقاش يفتقر إلى سوابق بحثية. فهذا المقال يعدّ الأول من نوعه الذي يتم من خلاله تناول موضوع الحكومة في فكر الصدر. الجدير بالذكر أنني أشرتُ في كتابي باسم درآمدی براندیشه سیاسی

١. حول تفسير السيد موسى الصدر للقرآن الكريم

صدر حتى الآن مجلدان من تفسير القرآن الكريم للإمام السيد موسى الصدر تحت عنوانِ حديث سحر گاهان [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: حديث السحر] (الصدر، ١٣٩٠ هـ) وبرای زندگی [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: من أجل الحياة] (الصدر، ١٣٩١ هـ)، وقد نُشرت هذه البحوث ضمن المجلد العاشر من سلسلة گام به گام با امام [ترجمة اسم هذه المجموعة من الكتب إلى العربية: خطوة خطوة مع الإمام] (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠)؛ والكتب الثلاثة المذكورة أعلاه هي باللغة الفارسية.

كان هدف السيد موسى الصدر من تفسير القرآن الكريم تربية الإنسان وبناء مجتمع إسلامي متميز. لذلك، يرى الصدر أن المدف من القرآن الكريم هو دعوة الإنسان إلى التدبُّر في الكون وظواهره وعجائبه، واختيار مسار حياته. أما المدف الثاني فهو تربية الإنسان وتعريفه بالله بشكل أعمق، وإبراز آثار هذه المعرفة. بينما يمثل المدف الثالث في وضع الطريق القويم أمام الإنسان الساعي نحو العلم وكشف الحقائق (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٤٥-٤٦). ويمكن القول إن التأمل في قضية الحوكمة في الآيات القرآنية يشمل فعليًّا هذه الأهداف الثلاثة. فهذه الأهداف تكتسب أهمية في ضوء المنهج الاجتماعي الذي يتبنّاه الصدر في تفسير الآيات. لذلك، سلك هذا النوع من التفسير الذي يركز على إصلاح الإنسان

والمجتمع وذلك في إطار سعيه لتعزيز واقع التدين في المجتمع اللبناني وتأثير الدين على حياة الإنسان المعاصر.

يؤكد الصدر على أن إصلاح بعض الممارسات والعمليات الأخلاقية السائدة في المجتمع يمثل سبيلاً لتحسين الأوضاع الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تُعتبر الحكومة عملية تدخل في المجال العام، وكلما اتسعت القيم والفضائل الأخلاقية في الفرد والمجتمع، أمكن تحقيق الأمل في تغيير الإنسان وإصلاح المجتمع.

لو تأملنا في المدارس التفسيرية لوجدنا أن الإمام موسى الصدر لا يرى أن العقلانية والعلمانية الصرفة كافية لفهم القرآن الكريم، كما لا يعتبر الاعتماد على المعجزة وخوارق العادة سبيلاً كافياً لإدراك آياته، بل يتبنى مساراً وسيطاً بين هذين المنججين. هذا الأمر يتطلب - برأيه - تأملاً عميقاً وتحليلياً دقيقاً، إذ يرفض الصدر الانحصار في أيٍّ من الاتجاهين، ويطرح طريقاً ثالثاً يستفيد من إمكانيات متنوعة لتفسير النصوص القرآنية. مع ذلك، إذا أردنا إيجازاً أبرز أفكاره حول القرآن الكريم، يمكن تلخيص النقاط التالية:

أولاً: يؤكد الصدر أن القرآن الكريم كلام الله، و"لا زيادة فيه ولا نقصان" (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١١). هذا التأكيد على أن القرآن الكريم كلام الله يُعارض ما يطرحه بعض المفكرين الحداثيين الدينيين المعاصرين من أفكار، مثل نظرية "الرؤيا النبوية" أو اعتبار القرآن الكريم كلام النبي. في الواقع، يمكن القول إن الوحي قد تجلّ بتمامه - بتعبير الصدر - دون أن يضاف إليه حرف أو ينقص منه حرف.

ثانياً: القرآن الكريم، بتعبير الصدر، هو بحرٌ راخرٌ من المعرفة، وكلما زادت مهارة الغواص استطاع أن يجني لآلئ أكبر وأكثر. وبالتالي، فإن حاجة الإنسان إلى القرآن الكريم لا تنتهي، وكلما تطور الإنسان، شعر بحاجته إلى القرآن الكريم أكثر. وذلك لأن الإنسان، على عكس كلام البشر، يواجه كلام الله اللامتناهي

(الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١٥).

٢. رضا الناس وخدمتهم

يعود أساس حديث الصدر عن رضا الناس عن الحكم إلى نوع الخدمة التي تقدم لهم. فهو في تفسيره للآيتين ٣٠ - ٢٩ من سورة النساء يشير إلى نقاط مهمة في هذا السياق: «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِيَنْكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ». هذه الآيات وإن كانت تشير إلى عدم جواز الإستيلاء على أموال بعضنا البعض بغير حق، وضروة أن تؤسس لتجارة تقوم على الرضا، إلا أن الصدر وسع مفهوم الآية وطرح مسألة الرضا كبدأ مهم في أسلوب الحكم، مؤكداً أن أساس الحكم يجب أن يكون قائماً على الرضا. وفي هذه الحالة، فإن فقدان الرضا يعني أيضاً فقدان الفعالية؛ لأنه يؤدي إلى عدم تعاون الناس، وهذا بدوره يؤدي إلى نوع من عدم الكفاءة. وبناءً على هذا الأساس، يشير الصدر إلى آية أخرى تُحيِّز غيبة الحاكم وهي قوله تعالى: «لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ القُولِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ» (النساء، ١٤٨). كما يوضح الصدر نفسه في تفسير آية الغيبة، أن وجود

١. موضوع الحضارة من المواضيع بالغة الأهمية التي تناولها الإمام موسى الصدر في مباحثه المأمة، وقد تعمق الكاتب في بحث مفصل حول هذا الموضوع، وسلط الضوء على أبعاده المختلفة، وهو البحث الذي يتم نشره حالياً بواسطة مركز نشر أبحاث علوم الثقافة الإسلامية.

الغيبة في المجتمع يعني تعطيل جزء من الطاقات الاجتماعية وعدم استغلال قدرات وموهاب هذه الطاقات. وفي هذه الآية التي تناول أسلوب الحكم، فإن غيبة الحاكم تعدّ جائزة بسبب الظلم الحاصل (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٦١-٦٢). وبما أن مآل الغيبة في النهاية هو الانهيار الاجتماعي، يبدو أن الصدر يرى أنه إذا كان مجتمعًّا قائماً على فقدان الرضا والظلم، فمن الأفضل أن ينهار ليظهر وضع جديد يؤدي إلى الرضا العام.

يمكن طرح هذا النقاش بأن أمور المجتمع يجب أن تسير على أساس الثقة المتبادلة. في هذا النوع من العلاقات، يؤدي وجود الرضا تلقائياً إلى نوع من الثقة المتبادلة، ويستفيد المجتمع من نتائج ذلك. وفي العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فإن الحكم المطلوب هو ذلك الذي يقوم على الثقة العامة. حتى إذا وقع ظلم، تجوز غيبة الحاكم، وهذا استثناء في المباحث الأخلاقية الإسلامية التي أقرّها القرآن الكريم. في الواقع، وبما أن حرمة الظلم وأثاره تفوق حرمة الغيبة، فإن غيبة الحاكم الظالم تكون جائزة، وقد تكون واجبة، لأن الحكم الظالم يحرم المجتمع من حقوقه. إن ما يحدث في الظلم هو حرمان المجتمع من بعض حقوقه الذاتية، مما يؤدي إلى السخط العام، وهذا الموضوع يقع عقبة في مقابل خدمة الناس تماماً، والتي إذا تمت بشكل صحيح يمكن أن تجلب الرضا.

فموضوع الرضا أمر مرتبط بخدمة الناس، ومن وجهة نظر الصدر، فإن هذه الخدمة تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التماسك الاجتماعي. فالإمام الصدر يذهب إلى القول بأن جميع الأديان السماوية جاءت لتخفييف الأعباء عن الناس وخدمتهم (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٩٤). لذلك، فمن خلال خدمة الناس، يتم تحقيق الرضا العام. ويمكن للحكم أيضاً أن يتحققوا رضا الناس إذا قدموا لهم الخدمات. وبالتالي، يصبح مبدأ الرضا مبدأ أساسياً في الحكم، ويشمل جميع المناحي الرسمية وغير الرسمية في الحكم. وبالتالي، فإن للرضا أبعاداً عديدة، تشمل عملية تأسيس الحكم، وحفظه واستقراره، واستدامة مؤسساته المختلفة.

ومن الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الرضا هو الحكم على أساس القوانين الإلهية. ووفقاً لتعبير الصدر، فإن القانون الإلهي القائم على التعاليم الإلهية يلاحظ في الاعتبار مصلحة جميع البشر، وليس مصلحة فئة معينة أو عدداً محدوداً من الأفراد (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٦٧-٦٨). من ناحية، توجه القوانين الإلهية الإنسان نحو مسار الوجود وتجعله متواافقاً مع الكون، ومن ناحية أخرى، يتم توجيه البشرية من خلال الرسالة الإلهية التي تنشئ روابط المجتمع البشري، حيث يتم فيها رسم الصورة الكلية لحياة الإنسان وتحفيزه على الحركة (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٧٠).

يرتبط الاهتمام بالقانون وتحقيقه إلى حدّ كبير بموضوع الاعتدال، والذي سنتناوله في الجزء التالي. ولكن من الجدير بالتأمل أيضاً أن القوانين الإلهية، التي لم يتدخل البشر في صياغتها، تعني أن مصلحة الجميع قد تمّ أخذها في الاعتبار. وهذا يشبه نوعاً من "حجاب الجهل"، حيث يقوم الأفراد، مع مراعاة أي احتمال قد يواجههم في المستقبل، بوضع المناسبات الاجتماعية.

يطرح الصدر في تفسيره لآيات من قصة النبي يوسف موضوع الرضا وخدمة الناس كأصل عام في كسب رضا الله، وهو ما يمكن اعتباره مبدأ في الحكم والحكمة. فوفقاً لما يذهب إليه الصدر، فإن ملك النبي يوسف وحكمه كان نتيجة لأصل عام، يتمثل في جهوده الخلصية بلا مقابل وتقواه، فضلاً عن الأنشطة التي قام بها خلده شعب مصر (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٩٤).

من خلال هذه الرؤية، ينتقد الصدر حكم الملوك عبر التاريخ، مؤكدًا أن التاريخ السائد هو تاريخ حكام السلطة، بينما التاريخ الحقيقي يمكن في أوضاع الشعوب وموافقهم وحضارتهم وإنجازاتهم، والتي نادرًا ما وُثِّقت في السجلات التاريخية (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٩٤).

ويشير الصدر إلى موقف القرآن الكريم الذي يستنكر حكم الملوك الظالمين بتعابيرات قاسية، بينما يُستثنى من ذلك ذو القرنين، الذي يرى الصدر أنه الملك

الوحيد الذي امتدحه القرآن الكريم. ويعزو الصدر هذا التكريم إلى أن ذا القرنين "وَفَرَّ لِلنَّاسِ ظُرُوفًا مُلائِمَةً لِلْعِيشِ، وَأَشْغَلَهُمْ بِالْعَمَلِ الْمُتَجَّعِ" (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٩٤).

يُعتبر هذا الطرح من أبرز الأفكار التي تبناها الصدر في موضوع الحكومة، حيث يربط رضا الشعوب عن الحكم بمدى قدرته على خلق فرصٍ عادلةٍ وظروفٍ مناسبةٍ لتحسين حياتهم، مما يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية أساساً لشرعية الحكم.

من القضايا المهمة التي تُعدُّ أساسية في تحقيق الرضا ضمن حُكْمٍ رشيد هو مبدأ التواضع (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٨٩). ففي الواقع، يكتسب التواضع وتجنب الكِبر والغرور، إلى جانب خدمة الناس، أهميَّةً كبيرة في نشوء الرضا. إن غياب التواضع لا يُسمِّم فقط في الابتعاد عن الحكم الرشيد، بل يُؤدي - وفقاً لتعبير

الصدر- إلى إهانة عبادات الفرد وتدميرها (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١٠١). فمن وجهة نظر الصدر، يرتكز قبول العبادات عند الله على ركنتين: العمل الصالح ونية التقرب إليه، لكن الكِبر والغرور يُفنيان هذه العبادات. وبالمثل، يُسِّبُّ الكِبرُ ابتعاد الحُكَّام عن الناس وانحرافاً عن الحكم الرشيد. فالكِبر والغرور هما بداية السقوط والانهيار. وقد تطرق الصدر إلى هذا الموضوع في تفسيره للآيات ٢٥ إلى ٢٧ من سورة التوبة. وذهب إلى القول بأن طريق النصر يمكن في الثقة والتوكُّل على الله، والتوكُّل هنا يعني الاعتماد على "الجُنُودِ غير المرئين" الذين يساندون القيادة والمهدىة واتخاذ القرارات الصائبة. كما أن التواضع - بحسب الصدر- علامَةٌ على القوة والعلم، (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١١١) فن يتردُّد ويستكِّبر، فإن مصيره السقوط (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٩٩).

٣. التوازن والاعتدال

ذكرنا سابقاً، ضرورة أن يكون القانون قادرًا على الحفاظ على التوازن والاعتدال

في المجتمع. يرى الصدر أن إحدى وظائف الحلال والحرام الإلهية في المجتمع هي الحفاظ على الاعتدال (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٧٢) ومن هنا يمكن الحديث عن الدور الخامس للحكومة في إرساء الاعتدال والحفاظ عليه في المجتمع. فيجب إذا أن تتمكن الحكومة الرشيدة من الحفاظ على توازن المجتمع واعتداله، ومنع الإفراط والتفريط. وربما يمكن القول أن حياة المجتمعات وموتها مرتبطة بالاعتدال. إن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الصالحة هو ترسیخ الاعتدال في المجتمع (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، صص ٧٥-٧٨).

الحكومة القائمة على مبدأ الاعتدال تعني ألا يُظلم أحد ولا يُقبل الظلم. وبالتالي، يمكن القول إن الاعتدال يعني رفض قبول الظلم وتجنب ممارسته، أو بعبير آخر، تجنب الإفراط والتفريط. والظلم هنا يحمل معنى واسعاً، يشمل تجنب الظلم تجاه الجميع، بما في ذلك النفس والله والآخرين، وهو من أسس بقاء الأمم. وبالتالي، فإن استمرار الحكومة الرشيدة من دون بوجود الاعتدال في المجتمع، والذي تلعب طريقة ممارسة الحكم دوراً محورياً في تحقيقه. وإذا أردت التعبير بلغة الإمام الصدر، فإن الاعتدال هو مقاومة وجهاً دفاعاً، وهو في الوقت نفسه رفاه وحياة.

يقدم السيد موسى الصدر هنا رؤية مميزة حول الاعتدال تُكمل ما سبق ذكره، وتطرح مجال الاعتدال في الحكومة بشكل أوسع بكثير. فالصدر يرى أن الاعتدال يعني التمتع بالضروريات واحتياجات الحياة (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٧٦).

وبالتالي، إذا لم تلبَّ الضروريات الحياتية في مجتمع ما، فإن هذا المجتمع يفقد الاعتدال. وإذا كان مُعتدلاً في الماضي، فإن هذا الاعتدال يزول عندما لا تؤمن ضروريات عيش الإنسان. وهذا يعني أن زوال الحكومة الجيدة أو ضعفها يرجع إلى إهمال تلبية ضروريات الحياة في المجتمع، أو أن عملية الحكومة نفسها لا تسهم في الحفاظ على الاعتدال واستمراريته عبر تحقيق هذه الضروريات.

يكسب الاعتدال في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية أهمية كبيرة من هذا المنظور أيضاً. فلا يمكن أن تقوم العلاقات والروابط الاجتماعية على الكذب

والغيبة والاقتراء. بل إن هذه الأمور تُعدّ، أخلاقياً، من الضروريات الأخلاقية التي تحمي المجتمع وتحافظ عليه. فإذا قامت الحكومة على غياب الصدق، فإنها تساهم في انهيار المجتمع وتضعف أسس الاعتدال فيه. ويرى الصدر أن الكلمة والكلمات تلعب دوراً محورياً في بناء الاعتدال أو تدميره، وذلك من خلال ارتباطها بمواضيع الصدق والكذب والغيبة والاقتراء.

في موضع آخر، يرى الصدر أن الحرمان لا يعني مجرد الظلم والاضطهاد، بل إن للحرمان مستويات وأبعاد مختلفة، حيث يشمل في معناه الواسع الحرمان من حكومة فعالة (الصدر، ١٣٩٨ هـ، ج ١٠، ص ٥٣٩-٥٤٢). فهذا الرأي في حقيقة الأمر يعني أن غياب حكومة كفؤة يُعدّ حرماناً للإنسان من الفرص التي كان من الممكن أن تساهم في عيشه الكريم داخل المجتمع. وبالتالي، إذا حُرم أفراد المجتمع من الفرص الأساسية اللازمة لحياة كريمة، فهذا سيشكل نمطاً من أنماط الظلم، ويخرج المجتمع عن حالة الاعتدال والتوازن.

تفسير الصدر للآيات المتعلقة بالإنفاق يمكن أن يُفهم أيضاً في إطار موضوع الاعتدال والتوازن الاجتماعي. فالمجتمع الذي لا تمارس فيه حالة الإنفاق أو مساعدة الآخرين بشكل من الأشكال، هو مجتمع يفتقد إلى الاعتدال؛ لأن فيه فئة متربفة تتمتع بجميع الامتيازات من صحة وأمن ورعاية صحية وتعليم وثروة، بينما تُحرم فئة أخرى - ولو صغيرة - من هذه الأساسيات وتعاني من الحاجة إلى ضرورات الحياة. لذلك فإن مثل هذا المجتمع - حسب رأي الصدر - لا يعيش حالة اعتدال.

موضوع الاعتدال والفهم الخاص الذي طرحته الصدر حول هذا الموضوع تم ذكره في تفسير الآيات ٣١ إلى ٣٤ من سورة الأعراف. هذه الآيات، وخاصة الآية ٣٤، تتحدث عن حياة الأمم وموتها، حيث يقول الله تعالى: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ». ويذهب الصدر إلى القول بأن، موت أمة ما يعني موت الضروريات والعناصر التي تشکلها (الصدر،

وتنو، وتكبر، ثم تشيخ وتهزم، وفي النهاية تزول. ولكن هذا الوضع يعتمد على إرادة البشر والأمم، وكيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الأمم الأخرى داخل المجتمع، إذ يمكن لحركة جوهرية إرادية أن تمنع سقوط الحضارات والمجتمعات والحكومات. وبالتالي، فإن الاعتدال في الحياة والسلوك وتجنب الإفراط والتغريب هو شرط لبقاء الأمة واستمرار الحكم كما يرى الصدر. من ناحية أخرى، فإن من أسس بقاء الأمة تحريم الأعمال القبيحة والمذمومة، والثبات على الطريق المستقيم، والابتعاد عن الظلم، وتجنب الشرك بالله والاقتراء، هذا فضلاً عن أن أي مجتمع يميل إلى الاعتدال ويحكم بالاعتدال، يكون قد ضمن بقائه. في الواقع، فإن المقاومة والاستعداد الدائم للدفاع عن الأمة، إلى جانب الاعتدال في الحياة والسلوك والاستهلاك، ورفض الظلم وعدم ممارسته ضد الآخرين، يمكن أن تساهم في بقاء المجتمع وارتقاءه.

٤. المسؤولية والمساءلة

المسؤولية والمساءلة من أهم المبادئ التي نجدها في آراء الصدر. فوفقاً لرؤيته التفسيرية، يجب على كل فرد أن يتحمل مسؤوليته دون حاجة إلى تذكير أو تبرير لتأخيرها أو عدم تنفيذها (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ٨٦). وبناءً على هذا، يطرح الصدر في تفسيره لآيات من سورة الأنبياء ملخصاً لأعمال الأنبياء، مُشيرًا إلى أن السورة تبدأ بموضوع المسؤولية والمحاسبة، مؤكداً أن الأنبياء أنفسهم مسؤولون، وبالتالي لا يوجد أحد بلا مسؤولية. وبهذا يُعتبر الصدر في هذه الآيات عن أسس وقواعد المسؤولية والقيادة السليمة والتربية الصحيحة، ويرفض عدم تحمل القادة لمسؤولياتهم أو تقاعسهم عن المحاسبة (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، صص ١١٣-١١٥).

المسؤولية كبداً اجتماعي مهم تعني أن الإنسان يتحمل مسؤولية تتناسب مع وعيه ومعرفته. لذلك، فإن التوقعات من الحاكم أو الشخص الذي يشغل منصبًا

عاماً أو يقود مجتمعاً تكون أكبر من تلك الموجّهة إلى الفرد العادي. فالحكم دون مسؤولية أو مسألة يفتقد الشرعية. من جهة أخرى، تؤدي المسؤولية إلى الرضا، مما يعزّز الحكم الراضي. وهذا ما جعلها محط اهتمام الصدر.

ما يطرحه الصدر في تفسيره لبعض آيات سورة الأنبياء يؤكّد أيضاً على ضرورة مراعاة المسؤولية في الحكم و اختيار الأكفاء. خاصةً أنه يستند في هذا السياق إلى [مضون] رواية متواترة عن النبي محمد ﷺ [ومفادها]: إذا شعر المسؤول بأنه غير قادر على تحمل مسؤولياته، يجب عليه ترك منصبه، وإن فقد عصى الله عصياناً عظيماً، لأنّه حرم الناس من قيادة فعالة.^١ ففضلاً عن مكانة وأهمية المسؤولية، يرى الصدر أن المسؤولية تُعادل "الأمانة" في العلم والمال والمعرفة والامكانيات. لذلك، فإن تحمل الأنبياء للمسؤولية يدل على أنهم بشر وليسوا آلهة، وأنهم بلغوا مرتبة النبوة بفضل جهدهم وتحمّلهم للمسؤولية. النبي نفسه إنسان، ويجب أن تتوفر فيه شروط تؤهله لقيادة الأمة. وبما أن النبي أو أي قائد مسؤول يمتلك وعيًا ويحمل مسؤولية إلهية وهو إنسان، فلا يجوز لأتباعه أن يدعوا أنهم لو كانوا مثله لتصرفوا مثله. فالناس جميعاً ليسوا أنبياء بالكلال ذاته. النبي قام بواجباته، لذلك على الناس أن يقوموا بواجباتهم دون أذار أو تبريرات. يؤكّد الصدر أيضًا على أن القائد الحقيقي هو من يشعر بالآلام الناس (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١١٤). لذلك، فإن الإنسان الذي لا يحمل مسؤوليته ولا

١. الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، ص ١١٢: هكذا أورد الإمام الصدر هذا الكلام، فيظهر أن المراد من كلامه هو هذا الحديث النبوي: (من تقدم على قوم من المسلمين يرى أنَّ فيهم من هو أفضل منه فقد خانَ الله وَرَسُولَهُ وَالْمُسْلِمِينَ). رواه الباقلاني (الباقلاني الملاكي)، ١٤٠٧، ص ٤٧٤؛ الأميني التنجي، ١٣٧٦ هـ ش، ج ٨، ص ٤١)، فقد رويت عن النبي ﷺ أحاديث أخرى في مثل هذا الموضوع، منها: (من استعملَ عاملاً منَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ أَوْلَى بِذِلِّكَ مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِكِتابِ اللهِ وَسُنْنَةِ نَبِيِّهِ، فَقَدْ خانَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ). رواه البيهقي (البيهقي)، ١٤٢٤، ج ١٠، ص ١٠٤، ح ٢٠٣٦٤.

ج ١٠، ص ٢٦٨)

يمكن تحليل الأمر أيضًا بأن من يمتلك وعيًا ومعرفة أكبر تزداد مسؤولياته. ففي تفسيره للآيات ١٩ إلى ٢١ من سورة الحُجَّة، يؤكد الصدر على الحكم القائم على العلم. وفقاً لهذا الرؤية، التي تربط بين زيادة المسؤولية وزيادة الوعي، كما يمكن الإشارة إلى بُعد آخر مهم تحت مبدأ المسؤولية في الحكم، وهو الاعتماد على العلم في إدارة الشؤون. فالحكم يتعامل مع العلم بشكل جوهري، ولا يجوز ممارسته دون أساس معرفي. فالمسؤولية والمساءلة تنسجمما تقامان على العلم والوعي. لذلك، فإن الاهتمام بالعلم والخبرات البشرية المرتبطة بالمسؤولية يمكن أن يسهم في تحسين الحكومة ورفع كفاءتها داخل المجتمع، ممهداً الطريق لتحقيق أهداف المجتمع بسلامة (الصدر، ١٣٩٦ هـ ش، ج ١٠، صص ٩٥-٩٦).

في تفسيره لبعض الآيات المختارة- كما ذُكر أعلاه- يسعى الصدر إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية في المجتمع، مع التركيز خاص على دور النخب التي يقع على عاتقها مسؤولية أكبر في خدمة مجتمعها والوفاء بواجباتها تجاهه. وبالتالي، ووفق ما يذهب إليه الصدر، يجب على الجميع الاضطلاع بمسؤولياتهم الاجتماعية، ورغم أن بعضهم تزيد مسؤولياتهم، إلا أن هذا لا يحدث تفرقة بين الأفراد والمواطنين. هذا التوجه يعزز المشاركة الفعالة بجميع المواطنين في الشأن

العام، ويُسهم أيضًا في تنظيم الأمور المجتمعية بشكل أفضل. وفضلاً عن ذلك فإن دور القادة الاجتماعيين والدينيين والسياسيين في مجال الحكم يكون أكثر تأثيراً نظراً لمكانتهم وقدرتهم على صنع قرارات تؤثر على شرائح واسعة من المجتمع. لذلك، لا يسمح لهم بالتساهل في تنفيذ مسؤولياتهم، بل يجب أن يتحلوا بأعلى درجات الجدية والالتزام، انطلاقاً من تأثير قراراتهم المصيرية على مصير الأمم.

نتائج البحث (الخلاصة والاستنتاجات)

بناءً على ما سبق، ومن خلال مناقشة تفاسير الإمام موسى الصدر للقرآن الكريم، يمكن تحديد مجموعة من المكونات الأساسية لحكومة التي- إن تحققت- تُسهم بشكل فعال في بناء مجتمع إسلامي مثالي. هذا فضلاً عن إمكانية تطوير هذه المكونات، فإنها تبدو متراقبة بشكل عضوي، حيث تدعم كل منها الأخرى. على سبيل المثال، ينشأ مكون "الرضا" من خلال خدمة الناس، وخاصةً بتحقيق العدالة والحرية في المجتمع. فالحكومة الفعالة تُلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مما يُولد رضاهم. ومن ناحية أخرى، يعكس هذا الرضا وجود الاعتدال في المجتمع. في الواقع، إن الرضا الناتج عن تلبية حاجات الناس الأساسية يُسهم مسبقاً في ترسیخ الاعتدال الاجتماعي؛ لأن الاعتدال- وفق ما يذهب إليه الصدر- يعني تحقيق الضروريات والاحتياجات الأساسية للناس. وبالتالي، فإن وجود الاعتدال يُسهل تحقيق الرضا.

وفقاً لتأكيدات الصدر، فإن حياة الأمم أو انثارها يرتبطان بمدى تحقق الاعتدال، الذي يكون بدوره نتاجاً لحكومة تقدم أولويةً لحل احتياجات الناس الأساسية. هذا التوجه يدفع الأفراد إلى المشاركة في الشأن العام والاضطلاع بمسؤولياتهم ككائنات واعية ذات إرادة. في الحقيقة، يعتبر الرضا والاعتدال محفزين للمسؤولية الاجتماعية، والتي بدورها- وانطلاقاً من الإرادة الإنسانية- تُحفز الجميع على العمل الجاد لخدمة المجتمع.

يستنتج الكاتب أن تطبيق هذه المفاهيم يمكن أن يؤثر على آليات الحكومة الرسمية وغير الرسمية في المجتمع، مما يُسهم في تحقيق حوكمة مثالية. لذلك، فإن المكونات المذكورة- ورغم استقلاليتها النسبية- تتفاعل فيما بينها بشكل تبادلي، لتشكل نموذجاً للحكومة يمكن وصفه بـ "حوكمة الصالحين والأكفاء"، حيث تُدار الأمور بيد من يجمعون بين الكفاءة والنزاهة.

٢٨

الفكر السياسي الإسلامي

المجلد ٢ * العدد ٢ * الرقم المسارسل للعدد ٤ * خريف وشتاء ٢٠٢٣

المصادر

* القرآن الكريم

١. الأمیني النجفی، عبدالحسین. (۱۳۷۶ هـ ش). الغدیر فی الکتاب والسنۃ والادب. (الطبعة الأولى). قم: مرکز الغدیر للدراسات الإسلامية.
٢. الباقلاني المالكي، محمد بن الطیب. (۱۴۰۷ق - ۱۹۸۷م). تمهید الأولیاء فی تلخیص الدلائل. (الطبعة الأولى). لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية.
٣. البیهقی، احمد بن الحسین. (۱۴۲۴ق - ۲۰۰۳م). السنن الکبری. (ج ۱۰، الطبعة الثالثة). بیروت: دار الكتب العلمية.
٤. الصدر، السيد موسی. (۱۳۹۰ هـ ش). حدیث سحرگاهان: گفتارهای تفسیری امام موسی صدر [ترجمة اسم الکتاب إلى العربية: حدیث السحر]، (المترجم: علی رضا محمودی و مهدی موسوی نجاد، ج ۵ من مجموعة کتب "در قلمرو اندیشه امام موسی صدر"، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسه فرهنگی تحقیقاتی امام موسی صدر.
٥. الصدر، السيد موسی. (۱۳۹۱ هـ ش). برای زندگی: گفتارهای تفسیری امام موسی صدر [ترجمة اسم الکتاب إلى العربية: من أجل الحياة]، (المترجم: مهدی فرجیان، ج ٤ من مجموعة کتب "در قلمرو اندیشه امام موسی صدر"، الطبعة الثانية). طهران: مؤسسه فرهنگی تحقیقاتی امام موسی صدر.
٦. الصدر، السيد موسی. (۱۳۹۶ هـ ش). گام به گام با امام [ترجمة اسم الکتاب إلى العربية: خطوة خطوة مع الإمام]، (المترجم: مهدی فرجیان و گروه مترجمان، ج ۱، باهتمام: یعقوب ضاهر، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسه فرهنگی تحقیقاتی امام موسی صدر.

٧. الصدر، السيد موسی. (۱۳۹۸ هـ ش). برای انسان: جنبش اُمل؛ زمینه‌ها و مبانی [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: للإنسان] (المתרגمون: أحمد ناظم، مهدی فرخیان، مهدی سرحدی و موسی اسوار، ج ۱۲ من مجموعة كتب "در قلمرو اندیشه امام موسی صدر"، الطبعة الأولى). طهران: مؤسسه فرهنگی تحقیقاتی امام موسی صدر.
٨. فرهادی، محسن. (۱۳۹۸ هـ ش). «فراحکمرانی رویکردی نو در مدیریت دولتی» [ترجمة اسم المقالة إلى العربية: «الحكومة الأشمل، منحى جديد في الإدارة الحكومية】. مجلة نصف سنوية توسعه علوم انسانی، ۲(۳)، صص ۱۰۱-۱۲۸.
٩. لک زایی، شریف. (۱۳۹۹ هـ ش). درآمدی بر اندیشه سیاسی امام موسی صدر [ترجمة اسم الكتاب إلى العربية: مدخل إلى الفكر السياسي للإمام موسی الصدر] (الطبعة الثانية). قم: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی.